بطالة الشباب وإشكالية التشغيل في تونس
عادل بوسنينة ، المجلد الثاني عشـر، العدد 1، أبريل 2021،
ص ص 257-280

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بطالة الشباب وإشكالية التشغيل في تونس

Youth unemployment and the problem of employment in Tunisia

عادل بوسنينة (*)

جامعة تونس ، تونس

nsira 2002@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2021/03/10 تاريخ النشر: 2021/04/30

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة اشكالية بطالة الشباب وصعوبات التشغيل في تونس. في البداية، سوف نحاول دراسة أهم الخاصيات المتعلقة ببطالة الشباب وذلك بالاعتماد على بعض المتغيرات كالعمر والجنس والجهة... في الجزء الثاني من الدراسة، سوف نركز اهتمامنا على نتائج استبيان حول رؤية وتصور(Perception) الشباب حول وضعهم ووجهة نظرهم حول البطالة وأسبابها وصعوبات التشغيل والادماج المهني (وذلك بفضل نتائج دراسة ميدانية) .وفي هذا الجزء، وبعد تقديم العينة، سوف ندرس نظرة الشبان المستجوبين للبطالة وأهم عوامل بطالة الشباب ثم العلاقة بين أزمة التعليم والتشغيل .

الكلمات الدالة:

البطالة، الشباب ، التشغيل، الاستبيان، الرؤية

Abstract:

The aim of this article is to study the problem of youth unemployment and employment difficulties in Tunisia. First, we will study the most important characteristics of youth unemployment, using certain variables such as age, sex and region ... In the second part of the study, we will focus the interest on the results of an inquiry and on the perception of young people, their vision of unemployment, its causes and the difficulties of employment and professional integration (thanks to the results of an inquiry). In this part, and after the presentation of the sample, we will study the representations of young people on unemployment and its essential factors, then the relationship between training and employment.

Key Words:

unemployment , youth , employment , inquiry , perception.

(*) المؤلف المرسل: عادل بوسنينة: nsira 2002@yahoo.fr

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

****

1.مقدمة

كانت مطالب "الشغل و الكرامة الوطنية" أهم شعارات الثورة التونسية التي صدحت بها حناجر الشباب التونسي منذ ديسمبر 2010/جانفي 2011. بل إن هذه الإنتفاضة الشبابية كانت مرتبطة أساسا برفض التهميش والإقصاء والبطالة (لاسيما بالنسبة للشباب الجامعي المهمش). لكن، وبعد مرور أكثر من تسع سنوات على الثورة، يلاحظ أغلب الباحثين والمتابعين للشأن التونسي أن الظروف الإجتماعية و الإقتصادية المتردية لم تتحسن بصفة جدية، وبهم ذلك بصفة خاصة الشباب الذين تجاهل أغلب السياسيين و الفاعلين الإقتصاديين عملية إدماجهم في الدورة الإقتصادية وفي العملية التنموية.في هذا الصدد، فان الهدف من هذا المقال هو دراسة بطالة الشباب وصعوبات التشغيل في تونس ومختلف الاشكاليات المرتبطة بهذه الظاهرة، لا سيما أسبابها وتصورها من الشباب وذلك بفضل نتائج دراسة ميدانية .

- **إشكالية الدراسة** : تتمحور إشكالية الدراسة حول ما يلي: ماهي أهم خصائص بطالة الشباب في تونس وما هي أهم عواملها؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، يمكن أن نطرح بعض التساؤلات الفرعية:

-ماهي خاصيات بطالة الشباب في تونس حسب العمر والجنس والجهات؟

-ماهي أهم العوامل والأسباب المفسرة لبطالة الشباب في تونس؟

-ماهي رؤية وتصورات الشباب حول إشكالية البطالة والتشغيل في تونس؟

- **فرضية الدراسة** : ترتبط بطالة الشباب في تونس (وصعوبات الإدماج المهني والتشغيل) ببعض المتغيرات الديمغرافية والجغرافية (كالعمر والجنس والجهة) وأيضا بعديد العوامل السياسية والاقتصادية و التعليمية التي تعطل إدماج الشباب في سوق الشغل.

- **أهداف الدراسة** : تهدف الدراسة إلى تحليل بطالة الشباب وإشكالية الإدماج المهني وصعوبات التشغيل في تونس ومختلف الاشكاليات المرتبطة بها، لا سيما أسبابها وتصورها من الشباب المستجوبين وذلك بفضل نتائج دراسة ميدانية.

. **منهج الدراسة** : سيتم اعتماد المنهج الإحصائي والتحليلي لا سيما في الجزء الأول من المقال، أما الجزء الثاني فيعتمد أساسا على تحليل العمل الميداني وعلى نتائج دراسة ميدانية (أو استبيان) أجريناه مع مجموعة من الشبان

. **تقسيم الدراسة** : سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين : أولا بطالة الشباب وصعوبات التشغيل في تونس وأهم خصائص البطالة حسب العمر والجنس والجهة، ثانيا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تصور(perceptions) الشباب حول وضعهم، وجهة نظرهم حول البطالة وأسبابها وصعوبات التشغيل والادماج المهني (وذلك بفضل نتائج دراسة ميدانية).

I- بطالة الشباب في تونس وصعوبات التشغيل: اهم الخاصيات :

1- العامل الديمغرافي وأهمية الشباب:

أثر تراجع الخصوبة تأثيرا مباشرا على التركيبة العمرية للسكان التي تعرف انخفاضا في نسبة الأطفال تحت 15 عاما وذلك لصالح الشباب والكهول من جهة ولصالح السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة من جهة أخرى. وكمثال على ذلك فإن تراجع النمو السكاني وانخفاض الولادات أدى إلى انخفاض نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ،وتمثل هذه الفئة العمرية 8٪ فقط من إجمالي عدد السكان سنة 2014 مقابل 18،6 ٪ سنة 1966.

وتبرز الإحصائيات زيادة عدد السكان في سن العمل و النشاط (والذين يتكونون من الشباب بصفة خاصة) زيادة هامة من 2174 الف سنة 1966 إلى 7084 الف نسمة سنة 2014، مسجلة بذلك معدل نمو سنوي سريع جدا خلال هذه الفترة. بطبيعة الحال، قد انعكس هذا الارتفاع على نسبة السكان الناشطين أو في سن النشاط في مجموع السكان (التي زادت خلال هذه الفترة من 48٪ إلى 64.5٪)، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة طلبات العمل الإضافية، مما أدى إلى ضغط كبير على سوق الشغل[1].

على الرغم من هذا الضغط، فإن هذا التحول في الهيكلة العمرية يبقى "مناسبا جدا للتنمية الاقتصادية لأنه كان مصحوبا بارتفاع استثنائي في نسبة البالغين في سن العمل. وهذا ما سماه بعض الباحثين العصر الذهبي للنمو والتنمية والذي يمكن أن يستمر لعقدين أو ثلاثة عقود (قبل مرحلة التهرم والشيخوخة بعد ذلك) "[2]. بل إن بعض الباحثين، كالأستاذ محمد الجويلي مثلا، اعتبر إشكالية **الشباب في تونس مسألة أمن قومي**. مسألة أمن قومي من حيث هو **طاقة ديموغرافية متجددة**، إذ يبلغ عدد الشباب في تونس من 18 إلى 30 سنة حوالي 2,600,000 أي ما يعادل 24بالمائة من حجم السكان. و ستتواصل هذه النسبة إلى أفق سنة 2034 عندما تبدأ تدريجيا في التراجع. ومن بين هذا العدد من الشباب من نفس الشريحة العمرية نجد أن 305 آلاف هم من طلبة التعليم العالي، وحوالي 100 ألف من موظفي الدولة، و 320 ألف من حاملي الشهائد العليا وعاطلين عن العمل. وتضاف إليهم أعداد أخرى من المشتغلين في القطاع الخاص وخصوصا تلك الأعداد من العاطلين الذين تسربوا من المدرسة ولم يحصلوا على فرص أخرى لإثبات الذات ما يجعلهم خارج دائرة التعليم و التدريب والعمل

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ومهددين بكل أنواع اليأس المؤدية لكل السلوكات المحفوفة بالمخاطر. هؤلاء جميعا يحدوهم الأمل في رفع مستوى عيشهم وفي تحقيق أمنياتهم المختلفة و في أن يكونوا مندمجين في المحيط الذي يختارونه لحياتهم[3].السؤال المطروح هنا، هل وقع استغلال هذا العامل السكاني وهذه الطاقة الديمغرافية بطريقة إيجابية، لاسيما بدمج الشباب في الدورة الإقتصادية وفي سوق الشغل ؟الجواب هو قطعا بالنفي، لا سيما حين نقوم بتحليل أهم خاصيات البطالة، خاصة بطالة الشباب، وهذا ما سنتعرض له في الفقرات الموالية.

2. البطالة في تونس : اهم الخاصيات

قبل التسعينات، كان معدل البطالة في أغلب الأحيان أقل من 13٪. وبداية من العقد الماضي، تراوح هذا المعدل بين 14 و15٪، لكنه شهد ارتفاعا هاما جدا (أكثر من 5 نقاط) بين عامي 2010 و2011 من 13٪ إلى 18٪ (15٪ للرجال و27.3٪ للنساء في مايو 2011). ثم عرف هذا المعدل استقرارا نسبيا في السنوات الأخيرة، حيث تراوح غالبا بين 15% و16%.[4]

جدول عدد 1 : تطور نسبة البطالة في تونس (1975.2020)

السنة	نسبة البطالة %
1975	12.8
1984	13.1
1994	15.6
1999	15.8
2008	14.2
2011	18.3
2014	14.8
2018	15.4
2020	15.1

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

بالنسبة لأعداد العاطلين عن العمل فقد ازدادت بشكل كبير ومرت من245 ألف سنة 1984 إلى 433 ألف سنة 2004 ثم إلى أكثر من 522 ألف سنة 2008. وتؤكد بيانات مسح مايو 2011 مثلا الزيادة الخطيرة في عدد العاطلين عن العمل الذين تجاوز عددهم 705 ألف سنة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

2011. كما تراوح عددهم في السنوات الأخيرة بين 605 ألف سنة 2014 و 634 ألف سنة 2020.

جدول عدد 2 : تطور عدد العاطلين عن العمل في تونس (1984. 2020)

السنة	عدد العاطلين(الوحدة : ألف)
1984	245
1989	316
1994	378
1999	447
2004	433
2008	*522*
2011	*705*
2014	*605*
2018	*634.2*
2020	*634.8*

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ويمكن أن نلخص اهم خاصيات البطالة فيما يلي :

- حسب الجنس : تبلغ نسبة البطالة لسنة 2018 : 12.4 % بالنسبة للرجال و22.7 % بالنسبة للنساء
- حسب المستوى التعليمي وحسب التعداد العام لسنة 2014 : يسجل خريجوا التعليم العالي وأصحاب الشهائد العليا أعلى نسبة بطالة بحوالي 30.5 % فيما تبلغ هذه النسبة 21% بالنسبة لمستوى التعليم الابتدائي و7 % للاميين (بالنسبة للفتيات الجامعيات تبلغ 44.4 %)
- حسب الجهات: تبلغ نسبة البطالة مستويات مرتفعة في الجهات الداخلية حيث تتجاوز سنة 2019 مثلا 25 % في الجنوب الغربي (وذلك خلافا للوسط الشرقي أين لا تتعدى هذه

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

النسبة 10%). وحسب الولايات نلاحظ تفاوتا خطيرا بين الولايات الساحلية والولايات الداخلية (تبلغ هذه النسبة 9% بالمنستير و28 % بتطاوين و25% بقفصة).وحسب بعض النتائج الأولية لمسح 2019 فإن هذه النسبة تتراوح بين 10% بسوسة و25 % بجندوبة .

- حسب نتائج مسح **2019 فإن ولاية واحدة فقط تسجل نسبة بطالة دون 10**% (المنستير 9%) وذلك على عكس **7 ولايات أخرى تجاوزت فيها نسبة البطالة 20 %** لاسيما قفصة 25 % وقبلي 23 % وتطاوين 28 %

- حسب مدة البطالة ، إلى جانب العاطلين منذ اقل من سنة ، فان أعدادا هامة في هذه الفئة تعيش هذه الوضعية لفترة تتجاوز السنة ويبلغ هذا العدد 262 ألف (منهم 52 الف منذ أكثر من 3 سنوات) .

- بالنسبة لحاملي الشهادات العليا تختلف نسبة البطالة حسب الجهات فتتجاوز (حسب التعداد العام لسنة 2014) أكثر من 40% ببعض معتمديات تطاوين وتتجاوز مستوى 55% ببعض معتمديات ولاية قفصة (مثال أم العرايس والرديف) **(بالنسبة للإناث " الجامعيات" تبلغ نسبة البطالة 62% بالوسط الغربي وحوالي 70 % بالجنوب الغربي. تبلغ هذه النسبة مثلا 63% بماجل بلعباس بولاية القصرين، 61 % بمنزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد، 70% بقفصة الشمالية و70% بأم العرايس !)**[5] .

جدول عدد 3: تطور عدد العاطلين عن العمل من الإطارات وخريجي التعليم العالي (1980-2016)

السنة	العدد
1980	500
1984	1600
1994	6300
1999	21100
2004	40700
2008	113800
2010	139000
2011	202300
2012	223700

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

2016	**262400**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

3. البطالة حسب العمر وأهمية بطالة الشباب:

من أهم خصائص البطالة الموجودة في جميع أنحاء العالم، هي "الترابط الإحصائي" بين العمر ونسبة البطالة التي تنخفض مع التقدم في السن. وتؤكد الإحصائيات هذه الخاصية في الحالة التونسية فغالبية العاطلين عن العمل ينتمون إلى الفئة العمرية 18-29 سنة، في حين يشهد معدل البطالة انخفاضا كبيرا في الفئات العمرية الأخرى (في كثير من الأحيان لا تتجاوز 7٪ لكبار السن في حين أنها تتجاوز أكثر من 30٪ أو 40٪ للشباب).وحسب مسح 2011 مثلا، فان **72٪ من العاطلين عن العمل لا تتجاوز أعمارهم 30 عاما (حسب التعداد العام لسنة 2014، تبلغ هذه النسبة 70%)**. ومع الزيادة الكبيرة في معدل البطالة بين عامي 2010 و 2011، فقد عرفت نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا في الفئة العمرية 15-29 سنة. إذ ارتفع معدل البطالة من 28٪ إلى أكثر من 43٪ خلال هذا العام. **بالنسبة للفئة العمرية 20-24 سنة، تجاوز هذا المعدل 33٪ سنة 2014 (مقابل 29٪ سنة 2010) و38% للإناث حسب نتائج التعداد العام لسنة 2014.**

وحسب الجهات، فإن بطالة الشباب مرتفعة جدا في الوسط الغربي والجنوب الغربي، حيث يتجاوز معدل البطالة 60٪. وبالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 ، فإن نسبة البطالة تتجاوز 61.7٪ بالوسط الغربي و60.2٪ بالجنوب الغربي (بالنسبة للفئة العمرية 20-24 سنة، فهذا المعدل يتراوح بين 63.2٪ و 60.5٪ في هذه الجهات الداخلية).

من حيث العدد، أكبر عدد من العاطلين المسجلين يخص الفئة العمرية 25-29 سنة مع أكثر من 240 ألفا من العاطلين عن العمل . وكذلك الأمر بالنسبة للشباب العاطلين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 20-24 سنة الذين يبلغ عددهم حوالي 200 ألف شاب. وبين مايو 2005 ومايو 2011، وخلال تلك السنوات الست وحدها، ارتفع عدد العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 بأكثر من 204 ألف شخص (حيث مر هذا العدد من 303 ألف عاطل سنة 2005 إلى 507 ألف شخص سنة 2011).

وهكذا، يمكننا أن نقول أن **البطالة في تونس هي في الأساس بطالة الشباب**. وترتبط هذه المعضلة بشكل خاص بصعوبات الإدماج المهني. ويخص ذلك خاصة بطالة خريجي التعليم العالي الذين تتراوح أعمارهم (بالنسبة للغالبية) بين 20-29 سنة. وفي سنة 2011 مثلا ، تجاوز

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

معدل البطالة لهذه الفئة العمرية 37٪، أي أكثر من ضعف المعدل العام للبطالة وحسب بعض نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2014، فإن نسبة بطالة الشبان (الفئة العمرية 20-24 سنة) تجاوز 33%، أما الفئة العمرية 25-29 سنة، فتبلغ فيها فيها معدل البطالة 27 % (بالنسبة للفتيات، تبلغ هذه 38% للفئة 20-24 سنة)[6].

جدول عدد4: نسبة البطالة حسب العمر والجنس-2014

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
15-19	**33,0**	**34,1**	**33,4**
20-24	**30,5**	**38,2**	**33,3**
25-29	**21,9**	**35,7**	**27,5**
30-34	12,3	25,1	17,0
35-39	6,9	15,3	9,6
40-44	4,5	9,6	6,0
45-49	3,8	7,4	4,7
50-54	3,5	6,2	4,0
55-59	3,7	5,6	4,0
60 سنة وأكثر	4,4	8,5	5,0
المجموع	11,4	22,5	14,8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء -التعداد العام للسكان لسنة 2014

4. البطالة حسب الجنس وأهمية بطالة الإناث :

من الملاحظ أن نسبة بطالة الإناث كانت - ولا تزال- دائما أعلى من نسبة الرجال . وعلى سبيل المثال، كانت نسبة النساء في البطالة الإجمالية 26٪ في عام 1994 مقابل 40٪ حاليا. أما نسبة البطالة للإناث فقد كانت 10.6٪ سنة 1975 **وارتفعت إلى 27.3٪ سنة 2011** (مقابل 15٪ للذكور).

جدول عدد 5: تطور نسبة البطالة بالنسبة للإناث بين 1975 و 2018:

السنة	إناث

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

1975	10.6
1984	11.0
1989	20.9
1994	17.2
2004	16.7
2011	27.3
2014	21.5
2018	22.7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

هذا الفرق في التشغيل بين الجنسين موجود في البطالة الإجمالية لكنه أكثر أهمية بكثير بالنسبة لخريجي التعليم العالي؛ "فالفجوة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء هي أوسع من ذلك بكثير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى التعليم، وقد مر هذا الفارق في نسبة البطالة من 11 نقطة سنة 2005 إلى أكثر من 20 نقطة سنة 2011. وهذا يقودنا، في الواقع، إلى طرح العديد من الأسئلة: هل نوعية العمل المقدمة هي المعنية ؟ هل هذا الفارق هو نتيجة لاعتبارات عائلية أو إجتماعية أو ثقافية ؟ فإذا كانت النساء يمثلن أكثر من 26٪ من السكان النشطين وتقريبا 60٪ من الخريجين فهذا يتطلب اتخاذ إجراءات جادة وعملية لتسهيل دخول المرأة إلى سوق العمل. في الواقع، يتركز عمل الإناث بشكل رئيسي في الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات التي *هي أكثر هشاشة* وارتباطا بالمخاطر المناخية والاقتصادية والركود الاقتصادي[7]".

وتأكيدا لذلك فإن بعض نتائج المسح الوطني لسنة 2015 تبرز معدل بطالة مرتفعا عند خريجي التعليم العالي (28 %) مع وجود تفاوت هام جدا بين الرجال (19 %) والنساء (38 %). ووفقا لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خاصة بالعام 2014) فان 60 بالمائة من النساء التونسيات لديهن مستوى تعليم إما ثانوي أو جامعي في حين لا تتجاوز مشاركتهن في سوق الشغل الـ20 بالمائة وتبلغ نسبة الفتيات في التعليم العالي 63 بالمائة إلا أن **42 بالمائة منهن عاطلات عن العمل**.

حسب الجهات، فإن معدل بطالة الإناث مرتفع في الوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي وذلك بالنسبة للجنسين، لكنه لا يزال أعلى بكثير للمرأة في هذه المناطق

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الثلاث، لأن **نسبة بطالة الإناث تقدر بحوالي 46٪ في الوسط الغربي وتتجاوز 48٪ و54٪ في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي** (على التوالي) . **وبالرجوع إلى بعض نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2014 فإن معدل البطالة بالنسبة للإناث يتجاوز 42 % بقفصة و 40 % بقبلي و46 % بتطاوين**.وفيما يتعلق بالبطالة المزمنة chronic unemployment (سنة واحدة أو أكثر)، فإن نسبة البطالة أهم أيضا بالنسبة للنساء أكثر من الرجال، لأنها تتعلق بما يقرب من 50٪ من النساء مقابل 31.7٪ للرجال. وهذا لا يعكس سهولة توظيف الرجال وانتدابهم ولكن قد ترجع هذه النسب الى الميل المتزايد للرجال (أكثر بكثير من النساء) للقبول بأي عمل حتى وإن كان وقتيا أو بعقد محدد المدة أو أحيانا في القطاع غير المهيكل وغير المنظم.

5. البطالة حسب الجهات

وصل معدل البطالة إلى مستوى مرتفع للغاية في بعض المناطق ، حيث تجاوز 20٪ في عام 2019 في الكثير من الولايات، خاصة في المناطق الداخلية (جندوبة ، القصرين و قفصة). في الواقع ، تم تسجيل أعلى معدلات البطالة في الجزء "الغربي" من البلاد ، حيث نجد معدلات تتجاوز غالبا 20٪ في الشمال الغربي والجنوب الغربي ، مع تسجيل نسبة تقترب من 30% بتطاوين.من ناحية أخرى ، توجد المعدلات الأكثر اعتدالا في نابل (10% في 2019) ، المنستير (9%) وسوسة (10٪). بالنسبة لجميع المحافظات الساحلية ، وهي الأكثر تحضراً والأكثر تطوراً (الوسط الشرقي والشمال الشرقي) ، فإن متوسط معدل البطالة هو غالبا 12٪ منذ عام 1999 وحتى 2019 (معدلات أقل من المعدل الوطني البالغ 15.4٪) بينما بلغت هذه النسبة غالبا حوالي 20٪ لجميع المحافظات الداخلية الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية[8].

ويؤكد أحدث إصدار للمعهد الوطني للتشغيل (في2019) عن أحدث إحصاءات البطالة، هذا الانقسام الجغرافي والاقتصادي[9] ويظهر أهمية التفاوتات الإقليمية في التشغيل. وسجل أدنى معدل للبطالة في المنستير (9٪) بينما أعلى معدل يخص تطاوين (29٪). وبطبيعة الحال ، تميزت المناطق الداخلية ، في عام 2019، بارتفاع معدلات البطالة ، وهذا يتعلق بشكل خاص بالقصرين (22٪) ، قفصة (25٪) ، توزر (24.8٪) وجندوبة(24.6٪)

جدول عدد 6: نسبة البطالة حسب الولاية سنة 2019

الولاية	النسبة
تونس	17.8
أريانة	**10.0**

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بن عروس	17.5
منوبة	17.3
نابل	**10.4**
زغوان	10.4
بنزرت	10.8
باجة	18.1
جندوبة	**24.6**
الكاف	17.8
سليانة	19.6
سوسة	**10.2**
المنستير	**9.1**
المهدية	10.9
صفاقس	10.7
القيروان	16.1
القصرين	**22.0**
سيدي بوزيد	15.1
قابس	**24.3**
مدنين	18.7
تطاوين	**28.7**
قفصة	**25.5**
توزر	**24.8**
قبلي	**23.5**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

II- الإستبيان والدراسة الميدانية :

1- تقديم الدراسة الميدانية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- أدوات الدراسة الميدانية : الإستمارة بالمقابلة ، واحتوت على 45 سؤالا موزعا بحسب المحاور التالية : البيانات الشخصية ، النمو السكاني والهجرة والتعليم والبطالة .... وقد تم استخدام برنامج SPSS لتفريغ البيانات

- المجال الجغرافي للدراسة : ولايات الشمال التونسي

- العينة : طريقة الحصص .

. **بعض خصائص العينة:** تم إجراء أخذ العينات باستخدام طريقة الحصص ، والتي بموجبها يجب أن يكون للعينة نفس التركيبة مثل إجمالي السكان وذلك وفقًا لمعايير معينة محددة جيدًا. من جانبنا، اخترنا المستوى التعليمي والعمر كمتغيرين رئيسيين لتحديد العينة (عدد السكان الذين لديهم مستوى جامعي، يساوي 1070 ألف شخص؛ معدل السبر Taux de sondage هو 2000/1 ، وبالتالي فإن عينتنا تساوي 535 فردًا).

ونجد أهم خصائص العينة من خلال الجدول التالي :

جدول عدد 7 : خصائص العينة حسب الجنس والعمر

الخاصية	العدد	%
الجنس		
ذكور	273	51,0
إناث	262	49,0
العمر		
20-25	161	30,1
25-30	214	40,0
30-39	131	24,5
40 سنة وأكثر	29	5,4
المجموع	535	100

من ناحية أخرى ، أدرجنا الفئة العمرية 30-39 سنة في دراستنا لأسباب عديدة واعتبرنا هذه الفئة جزءا من الفئة الشبابية لعوامل كثيرة أهمها التأخير في سن الزواج (أكثر من 35 سنة للرجال وأكثر من 30 سنة للنساء)، تأخر الاستقلال المالي ، إطالة مدة الدراسة، التأخير في عمر الطفل الأول ، شغل وظيفة مستقرة في سن متأخرة نسبيًا[10]...

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وتجدر الإشارة ، في هذا السياق، إلى تركز المستوى الجامعي في الفئة العمرية 20-39 سنة (أكثر من 820.8 ألف ، أي أن حوالي 77٪ من إجمالي السكان الذين لديهم مستوى عالي ، بما في ذلك 188 ألفًا في الفئة العمرية 30-34 و 108 ألفًا في الفئة العمرية 35-39).[11]

2. رؤية وتصور الشباب المستجوبين للبطالة في تونس

في هذا الفقرة، سوف نركز اهتمامنا على تصور أزمة البطالة من طرف الشباب. في هذا الصدد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ الإستقلال، فإن الأزمة التي تخص التشغيل لا تزال مسيطرة على أغلب المستجوبين، فأكثر من 98٪ من المستطلعين يعتقدون أن هناك أزمة بطالة حادة في تونس (وأقل من 2٪ ينفي وجود هذه الأزمة).

جدول عدد 8: وجود أزمة بطالة في تونس

هل هناك أزمة بطالة في تونس		
الإجابة	العدد	النسبة
نعم	525	98,2
لا	10	1,8
المجموع	535	100

المصدر: العمل الميداني

كما أن الغالبية تؤكد على خطورة هذه الأزمة : 74 ٪ من المستجوبين يعتقد أن هذه الأزمة مهمة جدا وأكثر من 25٪ يعتقدون أنها خطيرة و 2٪ فقط يعتقدون أنها غير خطرة. وحتى فيما يخص النسبة الأخيرة فان عددا قليلا جدا بصدد التقليل من البطالة ولكنهم يعتقدون أنها ارادية في كثير من الحالات، لأن بعض الشباب لا يقبل أي مهنة تعرض عليه (وعلى سبيل المثال في بعض القطاعات مثل الزراعة أو البناء، هناك نقص هام في اليد العاملة).

جدول 9 : أهمية البطالة وخطورتها في تونس

خطورة البطالة في تونس		
الإجابة	العدد	النسبة
خطيرة جدا	392	73,2
خطيرة	132	24,7
غير خطيرة	11	2,1

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المجموع	535	100

المصدر: العمل الميداني

من ناحية اخرى، فإن التوقعات المستقبلية تبرز تشاؤم اغلب الشباب الذين شملهم الاستطلاع. فعلى عكس الوضع قبل بضعة عقود ، فما يقرب من ثلثي العينة يعتقدون أن هذه الأزمة سوف تكون حادة بسبب صعوبات التشغيل وارتفاع معدلات البطالة (وخاصة للنساء والشباب)، في حين أن نسبة المتفائلين لا تتجاوز 27٪.

جدول عدد 10: البطالة في المستقبل في تونس

في السنوات القادمة هذه الأزمة ستكون؟		
الإجابة	العدد	النسبة (%)
أكثر حدة	334	62,5
أقل حدة	145	27,1
غير موجودة	03	0,5
لا أعرف	53	9,9
المجموع	535	100

المصدر: العمل البياني

وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أزمة البطالة تتعلق أساسا بالشباب (من حيث الصعوبات التي تعترض هذه الفئة في سوق العمل). وفي هذا الصدد، 1.6٪ فقط من المستطلعين يعتقدون أن الشباب اليوم يمكنه العثور على عمل بسهولة، في حين أن 43٪ يعتقدون صعوبة ذلك، وأكثر من 55٪ يرون أن ذلك يتم بصعوبة كبيرة جدا.

جدول عدد 11 : تشغيل الشباب حاليا

هل يجد الشبان **اليوم** عملا؟		
الإجابة	العدد	النسبة (%)
بسهولة	09	1,7
بصعوبة	231	43,2
بصعوبة شديدة	295	55,2
المجموع	535	100

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المصدر: العمل الميداني

بالنسبة لفرص العمل للشباب في المستقبل، فان التشاؤم يهيمن مرة أخرى، مع حوالي 83٪ من المستطلعين الذين يعتقدون أنه بعد عشر سنوات من الآن فإنه من الصعب جدا للشباب العثور على عمل. وعوامل هذه التشاؤم متعددة، فالبعض يقول أن الأزمة الحالية تتطلب عقودا لإعادة هيكلة الاقتصاد، ووفقا لآخرين فإن سوق العمل سوف تعرف المزيد من الضغوط من طرف الشباب وذلك بسبب عوامل سكانية مرتبطة بالهيكلة العمرية (ذلك أن عدد الطلبات الإضافية للشغل مرتفع للغاية، وأنه من المرجح أن يتفاقم مع زيادة الطلبات في المستقبل). وعلاوة على ذلك، فبعض الشباب يرى أنه ليس هناك تخطيط اقتصادي فعال وهناك غياب واضح لاستراتيجية متوسطة وطويلة الأمد لمكافحة البطالة.

جدول عدد 12: تشغيل الشباب في المستقبل

بعد 10 سنوات، كيف سيجد الشبان عملا **في المستقبل** ؟		
الإجابة	العدد	النسبة (%)
بسهولة	60	11,2
بصعوبة	277	51,8
بصعوبة شديدة	166	31,1
لا أعرف	32	5,9
المجموع	535	100

المصدر: العمل الميداني

3-أسباب وعوامل بطالة الشباب في تونس

الأسباب التي ذكرها الشباب المستجوبون لشرح أهمية البطالة متعددة. وتشمل هذه الأسباب ، على سبيل المثال، ضعف فرص العمل، وعدم وجود برامج تشغيل فعالة، والثورة والأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية (الوطنية والدولية)، ونموذج التنمية الإقتصادية غير الناجع، وأهمية الفساد، وسوء إدارة شؤون الدولة، وانعدام الإرادة السياسية، و تركز الأقطاب الاقتصادية في بعض الجهات ... وحسب تعبير أحد الشباب الذين شملهم الاستطلاع، فإن أزمة البطالة "هي واحدة من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة في تونس، وهي تستمر لتكون واحدة من الأسباب التي أدت إلى حركات احتجاج شعبية في البلاد"

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وحتى بعد الثورة، فإن **الفساد والمحسوبية** لا تزال أكثر الوسائل فعالية للوصول إلى العمل. فقد ذكر الكثير من المستجوبين دور العلاقات الشخصية والعائلية في الحصول على فرص العمل في كثير من الأحيان . وشدد العديد منهم على "أهمية العامل الشخصي والفساد والرشوة" في بطالة الخريجين العاطلين عن العمل الذين ليس لديهم **"رأسمال عائلي"**. في هذا الصدد، وحسب تعبير بعض الخريجين فانه "من الصعب جدا العثور على وظيفة في تونس لأنه يجب أن تكون مدعوما من قبل أصحاب النفوذ أو من لديهم الكثير من العلاقات ". ويعتقد البعض الآخر أن "الفساد هو أفضل وسيلة للوصول إلى وظيفة" وأن "هناك تفاوتا كبيرا في فرص الانتداب بسبب العلاقات الشخصية والعائلية".هذه "الانتقائية الاجتماعية" تؤكد ان التعليم ، العالي خاصة، لم يعد هو الوسيلة الرئيسية للرقي الاجتماعي اذ اصبحت الطرق المنحرفة الأخرى، والخطرة في بعض الأحيان، وغير الأخلاقية عموما هي التي يتخذها الشباب بحثا عن النهوض الاجتماعي. ويمكن تلخيص أهم أسباب وعوامل بطالة الشباب في تونس في العناصر التالية[12]

-الأسباب والعوامل التعليمية والسياسية

لا شك أن المرور من سياسة تعليمية "نخبوية" (لاسيما بالنسبة للتعليم العالي) إلى تعليم يشمل العموم يفسر التزايد الهام لأصحاب الشهائد العليا فقد تجاوز عدد الطلبة 322 ألف سنة 2015 (فيما لم يتجاوز 5335 سنة 1966) كما أن عدد المتخرجين بلغ أكثر من 66 ألف سنة 2015 (5552 سنة 1990) وهذا مما يفسر النمو الهائل لعدد العاطلين من هذه الفئة حيث مر هذا العدد من 500 شخص فقط سنة 1980 الى أكثر من 262 ألف سنة 2016 . وقد عبر عن ذلك بكل وضوح العالم الفرنسي الشهير بيير بورديو عندما تحدث عن **"تضخم الشهادات العلمية "** (The credential inflation) ذلك أن **"الشهادة عندما تصبح موجودة بكثرة تفقد قيمتها وتصبح مرتبطة بأهمية صاحبها وبطبقته الاجتماعية "**[13].

وتجدر الإشارة هنا إلى **"ازدواجية" النظام التعليمي**، من خلال وجود قطاع نخبوي (على سبيل المثال، يمثل القطاع النخبوي خاصة كليات الطب ومدارس المهندسين) وقطاع "شعبي" آخر يضم العدد الكبير من الطلاب ، غالبًا الأقل استحقاقًا. في الجانب التعليمي أيضا ، لابد من الإشارة إلى الدور السلبي لما يسميه بعض الباحثين " عدم التطابق بين التكوين والتشغيل " (Mismatch between training and employment) أو بين التعليم وحاجيات الاقتصاد الوطني، وحسب دراسة البنك الدولي (بالتعاون مع وزارة التشغيل،2009) فان هذه

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

النسبة تبلغ 34 % (لاسيما بالنسبة للشبان الذين يشتغلون عملا اقل من قدراتهم، وتتجاوز هذه النسبة 43 % بالنسبة للمجازين)[14] .

من ناحية أخرى، يرتبط اختلال سوق الشغل وارتفاع البطالة أحيانا ببعض العوامل المؤسساتية والقانونية، لاسيما "هشاشة التشغيل" (precarious employment). فسوق العمل في تونس تنقسم إلى جزأين (dualism of market) ، الجزء الأول (أو القطاع الأول) حيث توجد أجور مرتفعة وفرص عمل ثابتة... على عكس الجزء الثاني الذي يتميز بالأجور المنخفضة والعمل غير المستقر ومرونة عقود العمل ، حتى ان العقود محددة المدة (CDD) أصبحت القاعدة لا الاستثناء في عديد القطاعات . وقد أدت هذه العوامل (لاسيما هشاشة التشغيل وعدم تنظيم سوق الشغل) إلى تضخم القطاع غير الرسمي وغير المهيكل (informal sector) (الذي يشغل حسب بعض الدراسات التي قمنا بها أكثر من 41% من السكان المشتغلين وحوالي 50% من القوة العاملة خارج القطاع الفلاحي). ويفسر ذلك بتراجع خلق مواطن الشغل (لاسيما في القطاع العام) الذي أدى بكثير من الشباب إلى البحث عن حلول أخرى لخلق مصادر للدخل وجدها العديد منهم في التجارة الموازية (أو اختيارهم بأن يكونوا باعة متجولين).
إن تفاقم الهشاشة سيؤدي حتماً إلى تضخيم الاختلالات وتقسيم سوق العمل أو تقسيمه إلى قسمين أو قطاعات: القطاع الأساسي حيث الأجور مرتفعة ، واستقرار الوظائف قوي والآفاق المهنية مهمة. بينما يتميز القطاع الثانوي بالخصائص المعاكسة (الأجور المنخفضة ، الوظائف غير المستقرة ، معدل الدوران المرتفع ، مخاطر البطالة المرتفعة ، الغياب الافتراضي للتنظيم النقابي ، إلخ.)

-العوامل الاقتصادية :

تجدر الإشارة أولا إلى أهمية العوامل الظرفية و المقترنة خاصة بضعف النمو الاقتصادي في تونس لاسيما بعد الثورة، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 13: تطور نسبة النمو الإقتصادي في تونس (حسب العشرية) بين 1962 و 2019

الفترة	نسبة النمو
1962-1971	5.5

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

6.9	1972-1981
3.3	1982-1991
4.9	1992-2001
5.2	1962-2001
1.0	**2010-2017**
1.0	2019

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وإلى جانب ضعف سياسات التشغيل والنقائص العديدة لبرامج تشغيل الشباب فان أهم العوامل الاقتصادية ترتبط خاصة بالأسباب الرئيسية التالية :

-التحرير التدريجي للاقتصاد وتأثيرات مخطط الإصلاح الهيكلي (PAS) الذي أدى إلى التراجع الكبير للأنشطة الإنتاجية للدولة واضعف دورها في سوق الشغل . ومن البديهي أن ذلك كان من أهم الأسباب التي فاقمت البطالة لاسيما بالنسبة للإطارات ذلك أن القطاع العام كان يمثل "الأمل" الرئيسي لخريجي التعليم العالي لاسيما مع ضعف القطاع الخاص ومع جاذبية العمل في القطاع العمومي حيث العمل المستقر والأجور المرتفعة (نسبيا). وهذا التحول " الليبرالي " الذي أدى إلى نقل الأنشطة المنتجة والمشغلة من الدولة إلى القطاع الخاص لم يقابله - من الجهة الأخرى- عمليات تشغيل مهمة في المؤسسات الخاصة نظرا لضعفها أولا ، وثانيا لان هذه الأخيرة ترتكز على نموذج إنتاجي وتنموي يرتبط بالقدرة التنافسية المرتكزة على خفض تكاليف اليد العاملة وعلى إيجاد أرباح عاجلة بالتخفيض في الأجور وفي اعداد العمال وتشغيل يد عاملة غير مؤهلة كما أن عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة (RESTRUCTURING) كانت وراء فقدان العديد من الوظائف خلال العقدين الماضيين

- ضعف الاستثمار ، أو حسب عبارة الأستاذ محمود بن رمضان"العجز" في الاستثمارات DEFICIT OF INVESTMENT والذي يرجع حسب عديد الباحثين إلى عديد العوامل أهمها الأسباب الظرفية (المرتبطة بالظروف السياسية والأمنية) والعوامل الاقتصادية كالتجارة الموازية وارتفاع كلفة التمويل ومناخ الأعمال والتلاعب والفساد الموجود في المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية وعدم سيادة القانون ... (وقد نبه إلى ذلك العديد من التقارير أهمها تقرير البنك الدولي منذ سنة 2004). ومما لا شك فيه فان تأثير ذلك على

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

البطالة شديد الأهمية. وحسب بعض الإحصائيات التي قام بها الأستاذ بن رمضان ، فان فرص العمل المفقودة بسبب ذلك تتجاوز ما مجموعه 200000 وظيفة بين 1995 و 2010[15]

- ضعف القطاع الخاص يرجع (في الكثير من جوانبه) إلى "مناخ الأعمال" في تونس . وقد أكدت عديد الإستبيانات والدراسات هذا الأمر ، ومثال ذلك المسح الذي قام به معهد الإقتصاد الكمي (وكذلك الإستبيان الذي قام به المعهد العربي لإدارة المؤسسات والذي شمل حوالي 400 شركة) الذي بين أن أغلبية المؤسسات تعتبر أن كلفة الإنتاج المرتفعة (خاصة الأجور والتمويل) هي من أهم عراقيل الإستثمار الخاص في تونس ، وذلك مما يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات ، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك البيروقراطية الإدارية وتعقيداتها التي تعطل خلق الشركات (حتى أن المدة اللازمة لذلك تتراوح عموما بين 18 و24 شهرا ، وهي مدة طويلة جدا مقارنة بالكثير من دول العالم).

- نقائص سياسة التشغيل في تونس لاسيما منها برامج تشغيل الشباب (خاصة برامج وتربصات الإدماج المهنيSIVP) ، فمثلا مهما كان أداء الشاب أثناء التربص فإن انتدابه غير مضمون وذلك ما يجعل **نسبة الإدماج المهني ضعيفة نسبيا (حوالي 30 %)**، فأغلب الشبان يقومون بتربصات إعداد للحياة المهنية لكنهم بعد سنة أو سنتين في التربص يجدون أنفسهم خارج المؤسسة و في وضعية بطالة. أضف إلى ذلك فإن سياسة التشغيل في تونس تتميز بالغياب شبه الكلي لتدخل القطاع الخاص في الوساطة بين العرض و الطلب ، أما القطاع الحكومي فنلاحظ فيه كثرة المتدخلين بدون نجاعة غالبا (نظرا للتوزيع الجغرافي السيئ وكثرة التعقيدات الإدارية ، والأهم من ذلك كله تطور الفساد و الرشوة و المحسوبية)

- نقائص السياسة التنموية وأهمية تغيير النموذج أو المنوال التنموي: في كتاب نُشر مؤخرًا ، يؤكد الاقتصادي والوزير السابق حكيم بن حمودة هذا التحليل باعتبارأن الأزمة الاقتصادية التي نمر بها اليوم هي علامة على مشكل أعمق يتعلق **بانهيار نموذج التنمية والعقد الاجتماعي الموروث ما بعد دولة الاستقلال**. وهنا تكمن صعوبة الانتقال الحالي فهناك أزمة نظام تمكن ، على الرغم من استبداده ، من طمأنة السكان(ما يقرب من خمسة عقود)بحثا عن الحداثة والتنمية. ويفسر حجم الأزمة أيضا حقيقة أننا لسنا بحاجة إلى انتعاش اقتصادي بسيط للخروج من الركود ولكن خلق نموذج جديد للتنمية وعقد اجتماعي جديد.[16].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وكما يؤكد على ذلك الأستاذ الهاشمي علية ، فانه يجب مراجعة نموذج التنمية التونسي بأكمله لأنه مهترئ وفاسد وغير عادل وعفا عليه الزمن بسبب عدم قدرته على توليد نمو يخلق فرص العمل: يحتاج النموذج التونسي إلى إعادة تصميم وإعادة بناء على أسس جديدة تماما ويجب أن ينفصل جذريًا عن القديم ، لأن تحديات وطموحات المجتمع التونسي والاقتصاد التونسي اليوم مختلفة تمامًا عن تلك التي عرفها منذ أكثر من ستين سنة. باختصار، لا يمكن التفكير في أي شيء مع أفكار وأساطير الماضي التي يجب أن يكسرها النموذج التونسي الجديد تمامًا[17].من ناحية أخرى، فإن تفسيرات ضعف الإدماج المهني للشباب مرتبطة بعوامل عديدة تخص على حد قول المستجوبين، عدم التوازن بين العرض والطلب، والوضع الاقتصادي وأزمة الاقتصاد التونسي، والعدد الكبير من طالبي العمل من الشباب، والنسيج الاقتصادي الضعيف (معظم الشركات هي شركات صغيرة أو متوسطة مع انخفاض القدرة على خلق فرص العمل). هذا إضافة للثورة و ما تبعها من إغلاق العديد من الشركات، والإنخفاض الكبير في الاستثمار، وخطورة الأزمة السياسية في تونس، وعدم التوافق بين التكوين والتشغيل.

4.الأزمة التعليمية و التشغيل

جزء كبير من الشبان المستجوبين يعتقد أنه ليست هناك علاقة بين التكوين والتشغيل ، وارتفاع مستوى البطالة يجد احدى تفسيراته في هذه العلاقة. ووفقا لبعض المستجوبين ، "فان النظام الجامعي في تونس غير مرتبط بتطور سوق الشغل وحاجيات الاقتصاد الوطني ". في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يسميه بعض الباحثين "تآكل" **رأس المال البشري** (erosion of human capital)، وخاصة خلال العقدين الأخيرين. وكما حلل ذلك الأستاذ محمود بن رمضان، فاننا نلاحظ تدهورا كبيرا في جودة التعليم وذلك في جميع مستوياته وتراجعا مخيفا لقيمة رأس المال البشري الذي تنتجه الجامعات . ونتيجة لاستمرار "هذا السباق إلى القاع"، نجد أنفسنا في دائرة مفرغة حيث عدم وجود مستقبل واضح و فرص عمل مجدية يولد الإحباط لدى العديد من الشباب، كما ان تراجع معنويات المعلمين والأساتذة والأزمة في التعليم لها تأثير عميق وكبير على مستويات عديدة ، كالقدرة التنافسية للإقتصاد ، والأهم من ذلك التأثير على ما يشكل العقد الاجتماعي التونسي لفترة طويلة أي ارتباط الصعود الإجتماعي بالإستحقاق والتميز العلمي، وهذا ما يبرز ضرورة إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة[18].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وكما يؤكد على ذلك الأستاذ منصف قان ، فإن البطالة لا تتعلق بالاستثمار فقط. بل يجب القيام بإصلاح جذري لنظام التعليم الذي يجب أن يركز على الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى التدريب المهني. **علينا أن ننتج خريجين "قابلين للتشغيل**.[19]

من جهة أخرى، فإن الزيادة في عدد التلاميذ والطلاب تثير العديد من الأسئلة حول فائدة مثل هذه الزيادة. وما يقرب من ثلث السكان الذين شملهم المسح يعتبرون هذه الزيادة في العدد غير ضرورية. وعلى حسب تعبير بعض المستجوبين، فإن "التلميذ (أو الطالب) هو مشروع عاطل عن العمل في المستقبل" ، لأنه لا توجد وظائف شاغرة للخريجين (خاصة لمن هم في التعليم العالي) ، مما يزيد من تفاقم البطالة بين الخريجين ويقترن ذلك بانخفاض مستوى التلاميذ والطلاب وتدني جودة التعليم بشكل عام (والتعليم العالي بشكل خاص).

وتثير عدة مؤشرات ودراسات تساؤلات حول جودة نظام التعليم في تونس. ومن بين هذه الدراسات البرنامج الدولي لرصد إنجازات الطلاب ، الذي نشر نتائج المسح الذي أجري في 65 دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو شركاء المنظمة. وتحتل تونس المركز 59 برصيد 388 في الرياضيات. و حصلت على 404 درجة في القراءة (570 لشنغهاي) و 398 درجة في العلوم (580 لشنغهاي). و مع هذه الدرجات ، تحتل تونس أحد المراتب العشرة الأخيرة في تصنيف PISA وهي من بين الدول التي تقل فيها نسبة الطلاب ذوي الأداء العالي بشكل ملحوظ عن متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[20].

جدول عدد 14- ***التوجه التعليمي المفضل لدى*** **المستجوبين**

لأي نظام تعليمي يجب إعطاء الأولوية ؟		
الإجابة	العدد	%
التعليم العام	148	27,6
التعليم الفني أو التقني	308	57,6
الإثنان معا	79	14,8
المجموع	535	100

المصدر: العمل الميداني

إضافة إلى ذلك ، ترتبط مسألة التكوين والتشغيل بالأولويات المتعلقة بطبيعة أو توجه التعليم (عام أو تقني). ونلاحظ أن أعلى نسبة تخص التعليم الفني أو التقني بنسبة 58٪ من

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الشبان المستجوبين ، أي أكثر من ضعف نسبة الإجابات التي تفضل التعليم العام.و العوامل التي استشهد بها مختلف المستجوبين ، لتبرير هذا التفضيل للتعليم التقني ، غالبًا ما تتعلق بأولوية هذه العلاقة بين التدريب والتشغيل وتظهر، على حد تعبير الشباب المستجوبين، الحاجة لتلبية احتياجات سوق العمل ولإعادة توجيه القوى العاملة نحو قطاعات أكثر ابتكارا ؛ علاوة على ذلك ، فإن هذا التعليم هو الأكثر طلبًا في سوق الشغل ويسهل الاندماج في الحياة المهنية والتكيف مع الثورة التكنولوجية وإتقان آخر التقنيات ووسائل العمل والتواصل الحديثة Ntics.

وهذا لا يعني أن الشبان المستجوبين يهملون التعليم العام ، على العكس من ذلك ، فإن أكثر من ربع المستجوبين يؤكدون على أولويته ودوره في تحسين المستوى الفكري للتلاميذ. في النهاية، لا بد أن نشير إلى أنه، ونظرا لتشاؤم جزء كبير من المستجوبين ، ولا سيما فيما يخص الأبعاد المختلفة لسياسة التنمية (وبشكل خاص لبعض القطاعات الرئيسية مثل البطالة والتعليم ومستوى المعيشة والوضع الاجتماعي والاقتصادي ...) ، يبدو التحمس قويا لصالح الهجرة الخارجية. وتؤكد نتائج العمل الميداني هذا الحماس للسفر إلى الخارج، **حيث أظهر 77٪ ممن شملهم الاستطلاع تطلعهم للرحيل وللهجرة الخارجية ، بشكل خاص إلى أوروبا**. فقط 23٪ ممن شملهم الاستطلاع لا يوافقون على هذا الخيار لأنهم يعتبرون أن تونس بحاجة إلى مواردها البشرية ومهاراتها. أما بالنسبة للأغلبية ، المتحمسة للهجرة ، فإنها تفسر خيارها بعوامل مختلفة : تحسين وضعهم الاقتصادي والمالي ، استيعاب البطالة أو على الأقل تراجعها ، عجز اقتصادنا عن خلق فرص عمل ، تحسين الثروة والدخل ، اكتساب خبرة مهنية ، التعلم ونقل التكنولوجيا والعلوم ، جلب الاستثمارات للبلاد ، تحسين الوضع الاجتماعي والمادي...

الخلاصة

في الختام ، تجدر الإشارة إلى أن أزمة الشباب في تونس متعددة الجوانب والأبعاد، ولقد حاولنا في هذا المقال التركيز على جانب واحد يخص بطالة الشباب كنموذج. وحاولنا دراسة هذه الإشكالية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية والجغرافية (كالعمر والجنس والجهة) وأيضا بعديد العوامل السياسية والإقتصادية والتعليمية التي تعطل إدماج الشباب في سوق الشغل، وذلك بالإعتماد على تحليل المعطيات الإحصائية ونتائج دراسة ميدانية. لكن الدراسات العلمية تبرز مؤشرات دالة على صعوبة وضعية الشباب في العالم العربي عموما وفي تونس خصوصا، ويمكن تلخيصها في ثلاث أزمات فعلية هي أزمة البطالة وأزمة الحماية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاجتماعية و أزمة المشاركة في الشأن العام. و يخترق هذه الأزمات شعور لدى نسبة هامة من الشباب بفقدان المعنى مقترن بفقدان الأمل في كثير من الأحيان. و لهذا إتجه الشباب في رحلة يائسة عن البحث الفردي للحلول لمشاكله بعد أن غابت عنه وإلى حد كبير الحلول الجماعية . **ما يفتقده الشباب اليوم هو أن يكون لوجودهم معنى**، و لكن المعنى يمكن أن يصدر أيضا عن أطراف أخرى لا علاقة لها بالمسؤولية المواطنية، بل هي رافضة لها. وحين نجعل من المسألة الشبابية مسألة أمن قومي فتلك هي بداية استرجاع للمعنى[21].

من ناحية اخرى فإن مسألة البطالة مرتبطة أساسا **بالتنمية الإقتصادية والبشرية**، والسؤال المطروح هنا بعد الثورة التونسية : هل وقع التفكير جديا في منوال تنموي بإمكانه استيعاب الأعداد الهائلة من طلبات الشغل الشبابية ؟ هل نسي أغلب خبرائنا أن نسبة نمو ب 6% على الأقل ضرورية لحل معضلة البطالة والتنمية ؟ هل حاولنا على الأقل استعادة نسق النمو الإقتصادي الذي كان موجودا قبل الثورة (بين 4 ٪ و 5 ٪) ؟ لعل النسبة المسجلة لسنة 2019 (1٪) تغني عن كل تعليق.

الهوامش :

[1] BOUSNINA, Adel (2015). *Population et développement en Tunisie*, Edition l'Harmattan, Paris, 2015, pp 123-125.

[2] BCHIR Mongi et VALLIN Jacques (2001), « L'évolution de la structure par âge de la population », in J. Vallin et T. Locoh, 2001, VALLIN Jacques et LOCOH Thérèse (dir.), *Population et développement en Tunisie : la métamorphose*, Cérès Éditions, Tunis, 2001 pp. 257-276.

[3] محمد الجويلي : (2015): "الشباب في تونس: مسألة أمن قومي" جريدة المغرب العدد 1216 ، 12 أوت 2015 ص5.

[4] المعهد الوطني للإحصاء: مؤشرات التشغيل والبطالة الثلاثي الأول ماي 2018

[5] Cf. Institut National de la Statistique (2017), RGPH 2014, Volume 9 : *Caractéristiques économiques de la population*, INS, décembre 2017, pp.32-33.

[6] Cf. Institut National de la Statistique (2018), *Indicateurs de l'emploi et du chômage Premier trimestre 2018*, INS mai 2018 ; Cf. aussi : Institut National de la Statistique (2017), RGPH 2014, Volume 9 : *Caractéristiques économiques de la population*, INS, décembre 2017.

[7] Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives (2012), *Le Chômage des jeunes : déterminants et caractéristiques*, ITCEQ, Tunis, 2012, pp 6-7.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[8] Cf. BOUSNINA, Adel (2012). *Le littoral et le désert tunisiens. Développement humain et disparités régionales en Tunisie,* Edition l'Harmattan, Paris, 2012, pp.146-149.

[9] Cf, pour plus de détails, -TIZAOUI Hamadi (2018), *Pour un nouveau paradigme du développement régional en Tunisie. Pas de développement régional sans industrie*, Arabesques éditions, Tunis, 2018, pp. 15-19.

[10] Cf. pour plus de détails, CREDOC (2012), *Les jeunes d'aujourd'hui : quelle société pour demain ?* , Cahier de recherche n°292, décembre 2012. Pour le cas de la Tunisie, Cf. l'ouvrage de : J. Vallin et T. Locoh (2001), *Op. cit*, pp.257-276.

[11] Voir, pour plus de détails, INS (2012), *Résultats de l'enquête population emploi 2011,* Institut National de la Statistique, décembre 2012.

[12] بعض هذه الأسباب والعوامل وقع تحليلها في دراسة سابقة : عادل بوسنينة: (2014) : "بطالة الإطارات في تونس: نتائج دراسة ميدانية" مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الإجتماع، العدد 28 خريف 2014 ص ص 58-78.

[13] BOURDIEU Pierre (1993), *Questions de sociologie*, Cérès éditions, Tunis, 1993, p.148.

[14] Cf. Ministère de l'Emploi et de l'Insertion Professionnelle des Jeunes et Banque Mondiale. (2009). *Dynamique de l´emploi et adéquation de la formation parmi les diplômés universitaires. Analyse comparative des résultats de deux enquêtes (2005 et 2007),* Tunis, 2009.

[15] BEN ROMDHANE Mahmoud (2011). *Tunisie. État, économie et société. Ressources politiques, légitimation et régulations sociales*, Sud Éditions, Tunis, p 143.

[16] BEN HAMOUDA Hakim (2019), *Sortir du désenchantement. Des voies pour renouveler le contrat social tunisien*, Editions Nirvana, Tunis, 2019, pp.22-23.

[17] ALAYA Hachemi (2018). *Le modèle Tunisien. Refonder l'économie pour consolider la démocratie*, Arabesques éditions, Tunis, décembre, 2018, p.213.

[18] M.Ben Romdhane (2011), Op.cit, p 281. Cf. aussi : BEN ROMDHANE Mahmoud (2018), *Tunisie. La démocratie en quête d'État. Ou comment reprendre la voie de la prospérité partagée*, Sud Éditions, Tunis 2018.

[19]GUEN Moncef (2013), *Tunisie. Pour un modèle économique postrévolutionnaire*, Éditions L'Harmattan, Paris, 2013, p. 9.

[20] OCDE (2013), *Principaux résultats de l'enquête PISA 2012*, OCDE, décembre 2013.

[21]محمد الجويلي(2015): نفس المصدر ص 5.